

وظيفة الديمقراطية والانتخابات الفلسطينية في السياق الاستيطاني الاستعماري The Function of Palestinian Democracy and Elections in a Settler Colonial Context

د. وليد سالم

Dr. Walid Salem , Assistant Professor- Al –Quds University

أستاذ مساعد / جامعة القدس / القدس / فلسطين

تاريخ الإستلام: 2021/05/28 تاريخ القبول: 2021/08/18 تاريخ النشر: 2021/10/15

الملخص:

تحاول هذه الورقة تطوير مفاهيم للتعرف على الديمقراطية الفلسطينية. تنطلق هذه الورقة المفاهيمية من افتراض وجود ديمقراطية فلسطينية في غياب الدولة، تمثلت بأنها كانت ديمقراطية على مستوى المجتمع المدني (ديمقراطية تتم ممارستها على مستوى الشعب ومؤسساته)، سماتها التعددية والمشاركة والانتخابات. وتحلل الورقة أن وظيفة هذه الديمقراطية قد كانت موجّهة طيلة الوقت لتنظيم كفاح الشعب الفلسطيني الوطني الذي يقرره هذا الشعب بإرادته الحرة ضد الاستيطان الاستعماري في فلسطين، ولبناء المجتمع الفلسطيني داخليا بما يمكنه من الصمود والمقاومة. تمثلت بداية ممارسة الديمقراطية الفلسطينية كديمقراطية مجتمع مدني في فلسطين في الجمعيات الاسلامية - المسيحية التي تشكلت عام ١٩١٩ رافعة شعارات إنهاء الانتداب البريطاني ووقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي، واستمرت بعد ذلك عبر مؤسسات مختلفة في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني حتى عام ١٩٩٤ حين تم تشكيل ديمقراطية انتقالية لسلطة وطنية فلسطينية على ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فيما استمرت ديمقراطية المجتمع المدني في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني الأخرى. في نهاية الورقة يتم استشراف آفاق الديمقراطية الفلسطينية الشاملة لكل تجمعات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وذلك من خلال إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها كيانا معنويا جامعا للشعب الفلسطيني، ويتم في الخاتمة أيضا تلخيص بعض الأفكار التي نتجت عن الدراسة باتجاه تعزيز التكامل في فعل الديمقراطية الفلسطينية بين العمل على اجندة التحرر الوطني وأجندة البناء الوطني. في سياق ما تقدم تعود الورقة إلى الجدل الأكاديمي والعمل البحثي الخصب الذي جرى في فلسطين في تسعينيات القرن الماضي حول الديمقراطية الفلسطينية وتاريخها وواقعها وآفاقها، والذي كان للكاتب مساهمته فيه كما سيتبين جزئيا من المصادر التي تحتويها هذه الورقة، ومن جهة أخرى تضع الورقة نقاش التسعينيات السابق هذا في إطار ما استجد بعده من أطر تحليلية منها استعادة الإطار الاستيطاني الاستعماري على فلسطين بوصفه الناظم

الذي تتم في إطاره أية مناقشة جادة لحالة الديمقراطية الفلسطينية، كما أنه الاطار المقرر لطبيعة الديمقراطية الفلسطينية بوصفها كفاح أحرار يناضلون رغم القيود المفروضة عليهم لاستعادة بلادهم من جهة، ولتعزيز الصمود والثبات في مواجهة الاقتلاع والإحلال إلى حين تحقيق استعادة البلاد من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الانتخابات الفلسطينية، السياق الاستيطاني الاستعماري.

Abstract :

This paper aims conceptualize the Palestinian Democracy. The paper assumes the presence of a Palestinian democracy in the level of the Palestinian civil society in the absence of the Palestinian State. The paper presents the characteristics of that democracy: Pluralism, Participation and Elections. The paper analyzes the function of that democracy as being directed all the time to the organization of the Palestinian people national struggle on the basis of their free will against the settler colonialism in Palestine, and for the building of the Palestinian society to enable it to steadfast and resist. The practice of the Palestinian Democracy started by the composition of the Palestinian Islamic and Christian Societies in 1919. Those Societies called for the end of the British Mandate in Palestine, and for the stoppage of the Land Sale, and the Jewish Immigration to Palestine. Palestinian civil society democracy continued in all the places of Palestinian people presence till 1994 when a transitional Palestinian democracy for a Palestinian National Authority was created for that part of the Palestinian people living in the 1967 Palestinian occupied territories, at the same time the civil society democracy continued in the other locations of Palestinian presence > At the end of the paper the horizons for a comprehensive Palestinian democracy for all the Palestinians in all their locations of presence will be predicted through the activation of PLO as the collective entity of the Palestinian people. In the conclusion some ideas for the work on the combined agenda of the National struggle and the National building will be presented. The paper goes back to the rich discussion on Palestinian democracy during the 1990's in which the writer actively participated, and add to it the approaches of analysis that came later on such as the presentation of the Palestinian democracy within the settler colonial context that it is confronting by being an expression of the free will of the Palestinians in their struggle to end occupation and settler colonialism over their land on the one hand, and to strengthen their steadfastness in the face of displacement and replacement till they get their country back on the other hand.

Keywords: Palestinian Democracy, Elections, Settler Colonial Context.

مدخل : ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية في ظل استيطان استعماري وغياب الدولة ؟:
النقاش الفلسطيني

تحاول هذه الورقة تفكيك القضايا الكبرى لما يطلق عليه اسم " الديمقراطية الفلسطينية " ووظيفة الانتخابات في إطارها. وتستخدم الورقة المنهج التاريخي والمقارن للقيام بهذا التفكيك ومناقشة المشكلات والأسئلة المرتبطة به.

كان الرائج في التفكير السياسي الفلسطيني لدى منظمة التحرير الفلسطينية عند نشوئها أن التحرير الكامل لكل فلسطين الذي سيأتي من الفدائيين ومن الخارج هو صاحب الأولوية وأن لا ديمقراطية في حركة التحرر الوطني التي تستند إلى الطابع الاوامري العسكري (نفذ ثم ناقش) لإنهاء الاستيطان الاستعماري في فلسطين. ورأى هذا التفكير أن الديمقراطية تأتي في مرحلة لاحقة تكون فيها العامل الرئيس في تشكيل النظام السياسي للدولة الفلسطينية المحررة على كامل التراب الوطني الفلسطيني. في تلك الفترة كان الحديث يدور عن " الشرعية الثورية " و " شرعية البنادق " كمصدر يمنح صلاحية اتخاذ القرار باسم الشعب، وليس الشرعية الانتخابية المتأتية من صناديق الاقتراع. هذا علما أن الفصائل والاتحادات الشعبية كانت تعقد انتخاباتها الدورية لتجديد قياداتها وحيويتها رغم ذلك الشعار. كما أن تجربة الداخل الفلسطيني سواء في الضفة والقطاع أو حتى لدى الفلسطينيين الباقين داخل اسرائيل قد تضمنت الديمقراطية الانتخابية على المستويين الشعبي والمدني منذ فترة السبعينيات من القرن الماضي.

بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي (إتفاق أوسلو) عام 1993، والاتجاه لبناء دولة فلسطين على حدود عام 1967 بدلا من فكرة التحرير الشامل لكل فلسطين، إنطلق نوع جديد من الدراسات الفلسطينية بدءا من مؤتمر مركز بانوراما الأول حول الديمقراطية في فلسطين عام 1993 (بانوراما، 1994)، فإتجه بعض المفسرين إلى القول أن الديمقراطية الفلسطينية هي ديمقراطية متجسدة في الشعب الذي يقرر بملء حرته الكفاح من أجل تحرير بلده، وذلك بعكس الديمقراطيات في الدول المستقرة حيث تتجسد الديمقراطية في الدولة (نسبة 1991، وسالم 1994)، وذهب بعض آخر يتفحص التاريخ الفلسطيني مجددا ليجد أنه تاريخ قام على ثلاثة ركائز ديمقراطية هي التعددية والمشاركة والانتخابات، وذلك منذ تشكل الجمعيات الاسلامية المسيحية عام 1919، ثم تكرر في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية حيث تجري انتخابات داخل الفصائل لانتخاب قياداتها، كما يتشكل المجلس الوطني الفلسطيني وفق عملية ديمقراطية نسبية تتشكل من ممثلي الفصائل، وممثلي الجاليات والاتحادات الشعبية المنتخبة، عوضا عن أن المجلس يضيف عددا من المستقلين لعضويته بالانتخاب (ابو لغد وآخرون، 1993). واستعاد آخرون تجربتي انتخاب المجلس الوطني عام 1948 والمجلس التشريعي عام 1963 وكلاهما في غزة كتجربتين ديمقراطيتين (شبيب 1988، والازعر 1998)، وذهب البعض لاستعادة دور الفلسطينيين في بناء المواطنة العثمانية من خلال مجلس المبعوثان عام ١٨٧٦، وعام 1908 (قاسمية 1996، وسالم 2012)، فيما ذهب البعض الآخر يحلل أن الوضع الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو أصبح مزيجا لمهمتين هما التحرر الوطني، والثانية البناء الوطني والديمقراطية والانتخابات في صلبها (الشقائي، 1996 و 1997)، ورأوا في نظام الانتخابات التي جاء في اتفاق أوسلو بوصفه مدخلا لديمقراطية انتقالية تحضر للدولة (البرغوثي،

(1997)، وحلل آخرون الديمقراطية الفلسطينية في إطار النظام السياسي الفلسطيني وتوزيع المهام بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في إطاره (هلال 1996 و 2006، والبيديري 1995)، وناقش وليد سالم طبيعة هذه الديمقراطية بين كونها " ديمقراطية انتقالية ضمن ولاية متفق عليها مع إسرائيل " أو كونها " ديمقراطية انتقالية ضمن ولاية مفروضة من إسرائيل " (سالم، 2000). وراح بعض ثالث يبحث في المواطنة والمجتمع المدني وحالتهما في فلسطين في غياب الدولة (كل دراسات مؤسسة مواطن في تسعينيات القرن الماضي، سالم، 1995، بشارة، 1996، وجقمان في دراسات متعددة في تلك الفترة، وسالم، 1997). وقام سالم لاحقا بالتمييز من خلال 3 دراسات لاحقة بين ديمقراطية مجتمع مدني سادت في فلسطين بين 1919 وحتى 1993 نشأت واستمرت في غياب الدولة، وتحولت بعد أوصلو إلى ديمقراطية انتقالية خلقت مسارا نحو الديمقراطية (Route to democracy) لم يتحول بعد إلى عملية (process)، مما يجعل أبواب المستقبل مفتوحة على كافة الاحتمالات الواقعة بين التحول إلى ديمقراطية كاملة أو الانهيار الكامل للمشروع الوطني الفلسطيني نتيجة سطوة المشروع الاستيطاني الاستعماري الاسرائيلي وما بينهما من احتمالات متعددة بعد نشوء الدولة الفلسطينية، إن نشأت (سالم، 1999، سالم 2011، وسالم، 2014).

توقف هذا المسار نحو الديمقراطية وانكسر وتراجع بعد عدم التوصل إلى اتفاق يفضي إلى إنشاء الدولة الفلسطينية عام 1999، ولهذا فقد عقدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006 في إطار تمديد المرحلة الانتقالية، وساهم الانقسام الفلسطيني الذي حصل عام 2007 في تعزيز هذا الانكسار (عودة، 2020).

بالتعقيب على الدراسات المذكورة أعلاه، يجب التنويه أن هذه الدراسات قد ركزت على الأراضي المحتلة عام 1967 وواقع ومستقبل النظام الديمقراطي المحتمل فيها وفي منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يتم التطرق إلا لما للتجربة الديمقراطية للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام 1948، وتجاوزت غالبية هذه الدراسات إطار التحليل الاستيطاني الاستعماري على كل فلسطين وطابعه الاقتلاعي الإحلالي والذي كان قائما لدى نشوء منظمة التحرير الفلسطينية (صايغ، 1965)، واستبدلته بنظرة تقول بشرعية إسرائيل في حدود عام 1948، ممزوجة مع الكفاح ضد الاحتلال العسكري الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ضمن إطار من التفاؤل الذي عكسته بعض هذه الدراسات بأن عملية المفاوضات السياسية التي بدأت مع توقيع اتفاق أوصلو عام 1993 ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 أرادت لها هذه الدراسات أن تكون دولة ديمقراطية، وهو تفاؤل أظهرت الوقائع اللاحقة أنه لم يكن صحيحا.

تحلل هذه الورقة في من أقسامها التالية بتكثيف الأطر النظرية والمفاهيمية لتحليل الديمقراطية الفلسطينية ووظيفة الانتخابات فيها، ويشمل ذلك مناقشة موجزة لمسيرتهما وواقعهما الراهن، وأفاقهما من أجل تحقيق التحرر الوطني والبناء الوطني من خلال إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار قائد قادر على الاستجابة لعودة الإطار الاستيطاني الاستعماري لكل فلسطين إلى واجهة التحليل من جديد، وما يترتب عنه من متطلبات لبناء الديمقراطية التشاركية الفلسطينية

وصيغها الملائمة ولكن المتكاملة في الوقت ذاته بين مختلف وحدات الشعب الفلسطيني في الوطن والداخل.

الأطروحات النظرية حول الديمقراطية وما ينطبق منها على فلسطين

تبدأ الورقة بهذه الأطروحات في قسمها النظري الأول، ثم تنتقل إلى وضع هذه الأطروحات في نطاق المقاربة الاستيطانية الاستعمارية، وتجارب الوصاية الدولية في قبرص الشمالية وتيمور الشرقية، وسيجد القارئ تطبيقات على فلسطين في القسمين.

مورست الديمقراطية منذ بداية البشرية وفق نموذج الديمقراطية المباشرة القديم حيث كان الشعب يحكم نفسه بنفسه بشكل مباشر، كما كان عليه الحال في أثينا القديمة التي كانت عبارة عن " دولة - مدينة (city-State) يحكمها الأحرار الذكور من خلال اجتماعات دورية تتخذ فيها القرارات، ويستثنى منها النساء والعبيد والأجانب، وكذلك المدينة المنورة تحت حكم الرسول حيث تم حكم المدينة وفق وثيقة " صحائف المدينة " التي قالت بمساواة جميع سكان المدينة وأنهم يشكلون أمة واحدة بغض النظر عن اختلاف أديانهم بين الإسلام واليهودية وتنوعاتهم من مهاجرين وأنصار ، وقالت باحترام حرية العبادة (الغزالي، 2012)

أما الديمقراطية النيابية الحديثة، فيمكن القول بأن المنظورات بشأنها تتفاوت بين اطروحات تضيق مشاركة الشعب، وأخرى توسعها، فمثلا يرى هنتنجتون بالديمقراطية على أنها نظام حكم نخبوي يتم من خلاله " اختيار أقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته " (Huntington، 1993، ص. 65-66)، ويرى آخرون أنها نظام حكم ونظام حياة في أن معا تتسع فيه المشاركة الشعبية وهو ما تقول به أولا الديمقراطية الليبرالية التي تحاول الجمع بين ديمقراطية نظام الحكم واحترام حقوق الإنسان وحرية عمل المجتمع المدني وحمایته من الإكراه السلطوي (ميل 2007، وزيداني 1993) وأطروحة التعددية (البولياركية) ثانيا التي تطرح مشاركة فعالة للمواطنين/ات في تحديد الاجندة العامة، ومساواة في حق الترشيح والتصويت، وانتخابات حرة نزيهة وشاملة، والشمولية في حق المساواة بين مختلف التعدديات والأفراد في المجتمع، وحرية في التعبير وحق الوصول إلى وسائل بديلة للمعلومات، وحرية التنظيم (Dahl 1995) والديمقراطية التداولية ثالثا " Deliberative Democracy " والتي تفترض وجود عقلانية منزهة عن المصالح لدى أفراد المجتمع تمكنهم/ن من الانخراط في عمليات تداول تصل بهم إلى قواسم مشتركة (Habermas ، 1985، و1987)، والديمقراطية التوافقية رابعا التي تطرح الاجماع بين مختلف التيارات والمجموعات كأساس للحكم (Lijphart ، 2006)، والديمقراطية التعددية الجدلية/الصراعية Agonistic Pluralism Democracy خامسا (Mouffe ، 1999) التي ترى أن الديمقراطية يتم تطبيقها في اطار الصراع بين مجموعات المصالح والتوجهات الاجتماعية والسياسية المتضاربة.

على شتى تياراتها، تشتمل الديمقراطية على قيم (مثل قبول الآخر كما هو، والحريات والحقوق المتساوية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والتسامح، والاحتراف بالتنوع وقبول التعددية، والمشاركة خلال الانتخابات وبعدها من خلال الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وإبداء الرأي بحرية في

الإعلام والاستفتاءات وتشكيل مجموعات الضغط والتأثير وغير ذلك من وسائل المشاركة) وسلوكيات مرتبطة بتلك القيم، وإجراءات (مثل اعتبار الانتخابات وسيلة للتداول السلمي للسلطة، وفصل السلطات، وسيادة القانون على الجميع بدون تمييز، واعتماد وسائل سلمية لتصريف التنافس والنزاعات، واعتماد أنظمة نزاهة شفافة تقوم على المساءلة والمحاسبة سواء في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمحلي).

توجد بالطبع تفاوتات هامة وذات مغزى بين المنظورات أعلاه. ولكن وبشكل عام يمكن القول أن ما يطرحه هنتجتون هو مفهوم اجرائي الديمقراطية يحصرها بالانتخابات الهادفة لاختيار النخبة الحاكمة من صناعات القرار ويقص بالتالي نطاق المشاركة لتكون بين النخب وحسب، أما الديمقراطية التعددية الجدلية/الصراعية فإنها تختلف عن كل المقاربات الأخرى حول الديمقراطية بأنها لا ترى في قيم وسلوكيات وإجراءات الديمقراطية معطيات متفق عليها عقلانيا بشكل مسبق كما يطرح هابرماس حول ديمقراطيته التداولية، ولكنها تنظر إليها كصيورة متغيرة نتاجا لعملية الصراع بين مجموعات وتيارات متناقضة المصالح والآراء، وبالتالي فهي تأتي إما نتيجة توافقات مؤقتة فيما بينها، أو نتيجة لقيام الطرف الأقوى في كل مرحلة بفرض قيمه وإجراءاته ورؤيته لأنماط السلوك المقبولة إلى حين. وعضوا عن هذه المنظورات هنالك مفاهيم أخرى حول الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن هناك مفاهيم للديمقراطية تربطها بالأيدولوجيات المختلفة كالاشتراكية التي تعطي الأولوية للمساواة الاقتصادية والاجتماعية ومساائل تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع المداخل والمردود على حق الاقتراع، والليبرالية التي تعطي الأولوية لحرية الفرد على المساواة، وهناك مدارس اسلامية مختلفة حول الديمقراطية بعضها يقلص نطاق الشورى ليحصرها بالعلماء والبعض الآخر يوسع الشورى لتشمل كل الامة المستخلفة من الله على الارض (الغنوشي، 1993).

هذا وترى المنظورات المختلفة أنه من أجل اكتمال الديمقراطية في نظام الحكم، فإن هنالك ضرورة لوجود شعب (ديموس) يعيش معا فوق أرض واحدة ويقوم بانتخاب ممثليه من خلال عملية اقتراع حرة ونزيهة. وهذه ليست حالة الشعب الفلسطيني حيث لا زالت غالبية الشعب الفلسطيني مكونة من اللاجئين المقتلعين من بلادهم والذين يعيشون خارج فلسطين. ومع ذلك يمكن المحاججة بأن تشتت الديموس بين الوطن والخارج لا يمنع إمكانية نشوء شكل من ديمقراطية المجتمع المدني كما حصل في التاريخ الفلسطيني من 1919-1993 كما ورد سابقا، ونوع آخر من الديمقراطية الانتقالية في جزء من الوطن، كما لا يمنع نشوء ديمقراطية مجتمع مدني بين مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في أماكن اللجوء ولدى الجاليات الفلسطينية في العالم، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا ثلاثة فرعية وفق هذه الورقة :

أول هذه الأشكال هو " الديمقراطية الانتقالية" التي نشأت بعد اتفاق أوسلو على أجزاء من الضفة وغزة، كما تمت الإشارة إليها في المدخل أعلاه، وذلك كحالة نشأت عن اتفاق تعاقدي تم مع إسرائيل والمجتمع الدولي الغربي، وقد فهمت هذه الديمقراطية فلسطينيا على أنها مرحلة انتقالية من الاحتلال إلى الاستقلال. أي مرحلة يتم فيها تنمية مؤسسات البناء الوطني على طريق الاستقلال، فيما فهمتها إسرائيل بشكل مخالف كما سيتبين أدناه. وهنا يجدر التنويه إلى ضرورة التمييز بين هذه

الديمقراطية الانتقالية، وبين مفهوم " الانتقال إلى الديمقراطية " السائد في الأدبيات النظرية، والذي يعالج الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية (Rustow 1970، Schmitter O'Dennel and 1986 ، Lyn Schmitter and 1991 و 1994). ففي حالة فلسطين فإن المقصود مرة أخرى هو الانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال والدولة، وليس الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، ولهذا تعتبر الحالة الفلسطينية حالة مختلفة تحتاج إلى دراسات إضافية تغني الأدبيات حول الديمقراطية وتجاربها. في هذا الإطار يتم الحديث من بعض الكتاب (Greenwald، 2017) عن تشابه حالة المرحلة الانتقالية في فلسطين مع حالة تيمور الشرقية التي خضعت للاستعمار البرتغالي حتى عام 1975، وتلى ذلك احتلالها من قبل اندونيسيا حتى عام 1999 بدعوة من حزب بوديتي التيموري الشرقي الذي كان مؤيدا لاندماج البلد في اندونيسيا. في عام 1999 وضعت البلد تحت وصاية الأمم المتحدة التي أنشأت فيها مجلسا وطنيا استشاريا مكونا من 11 من المواطنين المحليين و 4 من الامم المتحدة نحو الاستقلال الذي تم عام 2002. ويختلف الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين عن الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية بأن الأول هو ذو طابع استيطاني استعماري اقتلاعي إحلالي بدء منذ اربعينيات القرن التاسع عشر (المستعمرات الاولى التي أنشأها موشي مونتفيوري في فلسطين في تلك الفترة) ولا زال مستمرا، وليس بنيته بعد مرور 190 عاما على بدئه حتى الآن التنازل عن أرض فلسطين، كما هنالك اختلاف في تفاصيل المرحلة الانتقالية. ففي تيمور الشرقية حكمت الأمم المتحدة برئاسة مبعوثها سيرجيو دي ميللو البلاد خلال سنوات المرحلة الانتقالية الثلاث ولم تجر انتخابات، أما في فلسطين فقد كانت العملية الانتقالية أكثر ديمقراطية حيث انتخب مجلس تشريعي ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية التي طالمت منذ عام 1994 وحتى اليوم. واخيرا في تيمور الشرقية طلب حزب محلي ضم البلاد إلى إندونيسيا عام 1975، فيما استعمرت فلسطين من قبل الصهيونية بدون رضی أهلها أو حتى جزء منهم. في المقابل فإن المشترك بين الحالتين هو بناء المؤسسات الوطنية كتقدمة للاستقلال اللاحق، وهو ما لم يتم في الحالة الفلسطينية التي بنت المؤسسات، ولكن بناءها لم يترتب عنه استقلال وطني، وذلك على عكس الصهيونية التي بنت المؤسسات ثم نجحت بإقامة الدولة بعد ذلك على حساب الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني.

أما ثاني هذه الأشكال فهو الديمقراطية في حركة التحرر الوطني وهو حقل غير مبحوث في الادبيات النظرية ايضا ، وإن كان مهما، حيث أن اعتماد الديمقراطية في حركات التحرر الوطني كفيل بتعزيز المشاركة فيها من قبل الشعب الخاضع للاستعمار، مما يؤدي بدوره إلى تقوية حركة التحرر الوطني وبث الحيوية في عروقها عبر التجديد الدوري لقياداتها وانضمام دماء جديدة وقطاعات شبابية إليها. في الحالة الفلسطينية يعني ذلك ديمقراطية منظمة التحرير الفلسطينية عبر اعتماد نظام الانتخابات لكل هيئاتها حيثما كان ذلك متاحا، وتنظيم آليات المشاركة بين المتعددين والانتخابات والشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة في كافة الاتحادات والهيئات المرتبطة بالمنظمة.

يتضمن هذا الشكل الثاني أيضا النظر إلى عمليات الديمقراطية داخل مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات من أجل تعزيز الكفاح الوطني والبناء الوطني بينها، وهنا يمكن للمرء أن يجد أن ممارسة الديمقراطية قد استمرت على مستوى المجتمع المدني بين الفلسطينيين الباقين داخل بلادهم بعد نكبة عام 1948 حيث تجسدت ممارسة هذه الديمقراطية في الاتحادات الطلابية

والأجسام الطلابية الفلسطينية في عقر دار الجامعات الاسرائيلية، وفي الانتخابات للمجالس المحلية، وفي تأسيس اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية عام 1974، وتأسيس لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في الداخل عام 1982 (محارب، 1998)، وفي انتخابات الأحزاب الفلسطينية في الداخل وهكذا. بين جموع اللاجئين في الخارج كانت هناك انتخابات الفصائل والاتحادات الشعبية مندمجة مع عمليات التنمية وتعزيز الصمود من خلال مؤسسة صامد التي كانت تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها، وفي الأراضي المحتلة عام 1967 خيضت الانتخابات البلدية والطلابية والنقابية العمالية والمهنية وتشكلت بالمشاركة بين الفصائل والشخصيات الوطنية الجبهة الوطنية ولجان التوجيه الوطني، ولاحقا شهدت الانتفاضة الاولى عام 1987 أوسع مشاركة شعبية ديمقراطية في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال. وبين جاليات فلسطين في العالم تشكلت هيئات الجاليات الفلسطينية عبر الانتخابات وهكذا. بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية نشأت ديمقراطية انتقالية في الضفة وغزة، أما في باقي تجمعات الشعب الفلسطيني فقد استمرت كديمقراطية مجتمع مدني تعمل حتى اليوم على اجندتين متداخلتين : الأولى هي التحرر الوطني بما يشمل حفظ وبناء الهوية الوطنية والثقافة الوطنية والتنمية المستقلة والكفاح الميداني من الهيئات الشعبية والتمثيلية على المستويات القانونية والميدانية والسياسية والتنموية والاعلامية والمعرفية. والثاني : هي البناء الوطني أي بناء الإنسان والمؤسسات على شتى أنواعها بما يتداخل مع مهمات التحرر الوطني.

ثالث هذه الأشكال هو ما يطلق عليه إسم " الجيوب الديمقراطية : Democracy Enclaves " في الأدبيات الجديدة عن الديمقراطية، حيث أن هذه الجيوب قابلة للتشكل حتى في ظل أنظمة استبدادية، ومنها حركات اجتماعية ومدنية ، ووزارات لديها نفس تشاركي مع المجتمع، وجهاز القضاء الذي قد لا يخضع للاستبداد ويواجهه، ومنظمات مجتمع مدني ومحلي. وحسب جيلي تنشأ هذه الجيوب إما بتدخل خارجي، أو في سياق الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية او بالعكس، أو في سياق تحقيق استقرار نظام الحكم الاستبدادي حيث تنشأ جيوب ديمقراطية مستقرة تزعزع وتقلق راحة النظام الاستبدادي بشكل دائم كأجهزة القضاء مثلا (Gilley، 2010). هذا ويمكن تطبيق نماذج جيلي الثلاثة على فلسطين المحتلة عام 1967. فقد نشأت هنا منظمات لتعليم وتنمية الديمقراطية بتدخل خارجي عبر التمويل وما ترتب عن ذلك من نشوء نخب فلسطينية معولة حنفي وطبر (2006)، كما نشأت منظمات انتقالية ولكن في سياق العمل للانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مثل الحركات الشبابية المختلفة وفي ازمنا مختلفة (عزم، 2019)، وترسخت منظمات مستقرة للدفاع عن الديمقراطية مثل منظمات حقوق الإنسان.

المقاربة الاستيطانية الاستعمارية والديمقراطية الفلسطينية: صراع ومواجهة

في الجزء الأول من قسمها النظري أعلاه حاولت هذه الورقة أن تبين أن الديمقراطية ممكنة في مرحلة التحرر الوطني، وذلك بوصفها ديمقراطية تشاركية تيسر عملية الكفاح المشترك ضد الاستيطان الاستعماري، كما تيسر عمليات البناء الوطني بما يشمل الصمود وتثبيت الوجود الوطني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مواجهة الاقتلاع والتهجير.

في هذا الجزء المفاهيمي المكمل تمضي الورقة لتضع هذه الديمقراطية الفلسطينية ذات السمات الشعبية الكفاحية والبنائية وطنيا ، في إطار تحليلي أوسع وهو الاطار الاستيطاني الاستعماري الذي توجد داخله مدرستان : الأولى تركز على النظام الاستيطاني الاستعماري وجمهورية، وما يستخدمه من آليات اقتلاع وإحلال (Wolfe 2006 مثلا)، وما يمارسه من ديمقراطية استيطانية استعمارية مجرمة تتناسب ديمقراطيتها لمستوطنها طرديا مع إجراميتها ضد الشعب الأصلي (Mann 2005). أما الثانية فتتركز على الطابع الصراعى لعملية الإشتباك بين المستوطنين المستعمرين وبين الشعب الاصلي (Kehaulani, 2016)، لا ترى هذه المدرسة بأن المشروع الاستيطاني الاستعماري هو قدر ذو نتائج حتمية تؤدي لانتصاره على الشعب الاصلاني، ولكنها ترى أن مآل المشروع الاستيطاني يأتي كنتاج لحصيلة الصراع بين هذا المشروع وبين الشعب الأصلي، وأن هذا المآل يمكن أن يكون بالنصر على الشعب الأصلي (كما جرى في الولايات المتحدة وأستراليا)، أو بالهزيمة للمشروع الاستيطاني الاستعماري من الشعب الاصلي (كما جرى في الجزائر وزيمبابوي)، أو بايجاد حالة مصالحة بين المستوطنين المستعمرين والشعب الأصلي (كما جرى في حالة جنوب أفريقيا)، أو ايجاد صيغة حكم مشترك لإدارة النزاع بدون حله بين المستوطنين المستعمرين والشعب الاصلي(كما جرى في أيرلندا الشمالية).

وفق المدرسة الثانية يمكن موضعة الديمقراطية الفلسطينية في نطاق حالة الصراع مع الديمقراطية الاستيطانية الاستعمارية المجرمة وبأنها تجسد أحد أوجه الرد الفلسطيني الكفاحي التشاركي على تلك الديمقراطية المجرمة. ومن هنا يمكن على سبيل المثال فهم تشكيل لجنة الدفاع عن الأراضي في فلسطين المحتلة عام 1948 بالمشاركة الديمقراطية بعد اتخاذ القرارات الصهيونية لهويد الجليل عام 1967، كما يمكن فهم الكفاح الذي قاده الأطر الطلابية و النقابية المنتخبة في فلسطين المحتلة عام 1967، وفهم المشاركة الديمقراطية الكفاحية التي أتت بها الانتفاضة الأولى، وفهم لماذا تضم قوائم الانتخابات الفلسطينية في فلسطين المحتلة عام 1967 أسرى وأبناء شهداء وبرامج انتخابية تتضمن بنودا حول التحرر الوطني والقدس واللجئين وهكذا. فالديمقراطية هنا تمارس في إطار صراعي لرفض ما هو قائم والتمرد عليه.

وفيما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في اطار الصراع مع المشروع الاستيطاني الاستعماري، يجد المرء تحليلا لافتا للورينزو فيراسيني بين فيه أن اتفاقية أوسلو قد أدت إلى "إنهاء إسمي للاستعمار"، بدون الإنهاء الفعلي له، وتمخض عنها في هذا المجال تشكيل "سلطة فلسطينية ما بعد - استعمارية (Post- Colonial)" تمتلك السيطرة على الشعب، فيما لا تملك السيطرة على الأرض التي بقيت بيد إسرائيل لتعزز استيطانها الاستعماري عليها (Veracini, 2013). يوضع هذا التحليل أيضا الديمقراطية والانتخابات الفلسطينية في إطار كونها اداتان كفاحيتان للشعب الاصلاني لتثبيت وجوده وتعزيز صموده في صراعه مع مشروع استيطاني استعماري يهدف للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض (المنطقة ج الممثلة لثلاثي مساحة الضفة، والقدس الكبرى، واقسام من المنطقة ب في حالتنا) واستئصال سكانها الأصليين، وحصص الغالبية منهم في جيوب كثيفة السكان تحكمها إدارات محلية (في حالتنا : المنطقة أ الممثلة ل 18 بالمئة من مساحة الضفة، وقطاع غزة الممثل لشريط لا يتجاوز 360 كم مربع ويسكنه 2 مليون شخص ممنوعون من الحركة إلى خارجه

ومن التواصل مع فلسطيني الضفة والقدس). ولكن يبقى بعد ذلك دور السلطة في هذا الصراع. فكيف يمكن فهم هذا الدور؟

بهذا الصدد كان ما تم الاتفاق عليه في أوسلو من وجهة النظر الإسرائيلية هو إنشاء لسلطة فلسطينية على السكان دون الأرض، وذلك لإتاحة المجال للمشروع الاستيطاني الاستعماري للاستمرار في التمدد والتوسع. ولكن من جهته كان الرئيس ياسر عرفات يفكر أنه يمكن تحويل مشروع السلطة المحدودة هذا إلى دولة وطنية مستقلة على حدود عام 1967 من خلال الاستناد للدعم الدولي والكفاح الفلسطيني، ومن هنا فقد كانت عملية أوسلو عملية صراعية منذ البداية بين طرفين: أحدهما يريد أن تكون عملية علاقات عامة في الوقت المستقطع ليستخدم هذا الوقت لاستكمال مشروعه الاستيطاني الاستعماري الاحلالي، والطرف الآخر رأى فيها ممرا اجباريا كما كان يقول ياسر عرفات نحو الحرية والاستقلال. وفي السياق التالي ستحلل هذه الورقة مآلات هذا الصراع حتى اليوم، ودور الديمقراطية الفلسطينية ونظامها الانتخابي فيه.

في إطار هذا النقاش يعثر المرء في الأدبيات المتعلقة بالديمقراطية على مفهوم " الديمقراطية تحت الوصاية Tutelary Democracy"، وذلك للدلالة على وضع يكون فيه النظام الديمقراطي في بلد ما تحت وصاية قوى غير منتخبة ديمقراطيا كالجيش مثلا (Tas، 2015)، أو عندما يكون النظام الديمقراطي في بلد أو كيان ما خاضعا لسلطة دولة خارجية، أو أمم متحدة كحالة تيمور الشرقية المذكورة سابقا، أو لدولة محتلة، أو دولة ضامنة لأمن إثنية معينة كحالة تركيا في ضمائها لأمن الاقلية التركية في قبرص حسب الاتفاقيات الموقعة بينها وبين تركيا واليونان، وما ترتب عن ذلك من اجتياح تركي لشمال قبرص لحماية القبارصة الأتراك عام 1974، تولد عنه تأسيس جمهورية شمال قبرص التركية التي يخضع نظامها الديمقراطي غير المعترف به دوليا للوصاية التركية (Kanol، 2015). كحالة وصاية الأمم المتحدة على تيمور الشرقية التي تم التطرق إليها سابقا، لا ينطبق هذا المفهوم على الحالة الفلسطينية كما يتبين أدناه إلا في حالة خضوع ديمقراطيتها جزئيا للوصاية الدولية نتيجة الاعتماد على الدعم الدولي الذي استطاع فرض شروطه جراء هذا الدعم، أما مع إسرائيل فلم تخضع فلسطين وسلطتها لسطوتها، بل كانت في حالة صراعية معها دائما تخلتها من جهة اخرى بعض الاتفاقات الأمنية والمدنية المنصوص عليها في الاتفاقات الموقعة.

حددت الوصاية الدولية التي سرت جزئيا كما سيتبين ما هو مباح وما هو ممنوع على الديمقراطية الفلسطينية أن تمارسه، وذلك بالاستناد إلى الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حيث تم الرجوع إليها دوليا لرفض نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 2006، وذلك لأنها تمخضت عن فوز حركة حماس التي لا تعترف بإسرائيل، ولا بالاتفاقيات معها، ولا تنبذ العنف. وكذلك بالاستناد إلى عقود الدعم المالي وما تتضمنه من شروط حول أوجه الصرف وانظمة التقارير والتدقيق المالي.

اما فيما يتعلق بإسرائيل فقد كانت العلاقة معها صراعية تلتزم من خلالها السلطة بنصوص الاتفاقات من جهة ارضاء للمانحين الدوليين أكثر مما هو لكسب رضى إسرائيل، ومن جهة اخرى كانت السلطة تخرق الاتفاقات مع إسرائيل كلما استطاعت وتحاول الحصول دائما على ما هو أكثر

مما هو معروض إسرائيليا. ويجدر الإشارة هنا باقتضاب إلى الفوارق عن حالة قبرص الشمالية المذكورة أعلاه من حيث موضوع الوصلية. تم هناك إعلان دولة قبرصية شمالية عام 1974 خضعت للوصاية التركية المقبولة عليها نسبيا في ظل غياب الاعتراف العالمي بها كدولة، أما فلسطين فقد ترتب عن الاتفاقات إنشاء فترة حكم ذاتي انتقالية غير خاضعة للوصاية الاسرائيلية بل الدولية وكان لها أن تستمر حتى نهاية المفاوضات التي كان يفترض أن يتم إجمالها عام 1999، ولكن حاصل موازين القوى الناتج عن الصراع بين اسرائيل والشعب الفلسطيني جعلها تستمر حتى اليوم بدون اقامة دولة فلسطينية على الارض. أما الفرق الثاني بين فلسطين وقبرص الشمالية فهو يتمثل في أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حصلت على اعتراف دولي واسع، كما أن إعلانها عن انشاء دولة فلسطين تحت الاحتلال عام 1988 قد حظي بشبه اجماع دولي، كما وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012 قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة واعترفت 141 دولة من دول العالم بهذه الدولة. ويجعل هذا الفارق الثاني استمرار الكفاح الفلسطيني لإنهاء الحالة الاستعمارية في فلسطين ممكنا، وذلك بعكس قبرص الشمالية حيث لا يكافح اتراكها القبارصة ضد الوجود العسكري التركي هناك لأنهم لا ينظرون إليه كاحتلال، بل كوجود ضامن لحمايتهم من قمع القبارصة اليونان فيما لو عادت الجزيرة للتوحد كما كانت عليه قبل عام 1974 (Dodd، 2010).

كانت الديمقراطية الفلسطينية موضع صراع مع اسرائيل ايضا خلال المفاوضات ، حيث سرد كاتب هذه الورقة تفاصيل ذلك في كتاب صدر للباحث عن مؤسسة مواطن عام 2000 بعنوان (المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين). وبإيجاز ورد في اتفاق القاهرة عام 1994 حصر المجلس الفلسطيني المنتخب ب 25 شخصا يتولون المسؤوليات التنفيذية والتشريعية معا. ولكن عندما جاءت مفاوضات طابا التي أسفرت عن اتفاقية أوسلو 2 التي وقعت في 28 أيلول 1995، فقد تم في هذه المفاوضات جدل حاد بين ياسر عرفات وبين الجانب الاسرائيلي حيث اراد الاخير إبقاء صيغة اتفاق القاهرة، ولكن عرفات أصر على فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية عن بعضهما البعض وزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي بحيث وصل إلى 88 عضوا، تمت زيادتهم في المفاوضات اللاحقة إلى 132 عضوا. أرادت إسرائيل أن تكون السلطة سلطة على شعبيها وبما يسمح لإسرائيل بالتحكم بها لصغر عددها، ولكن عرفات أراد سلطتين تشريعية وتنفيذية لأنه كان في باله أن تشكل هذه بدايات تأسيس للدولة. أي أنه كان واضحا منذ البداية أن هنالك تناقض بين الاجندة الفلسطينية نحو الاستقلال و الاجندة الاسرائيلية لتأييد الحكم الذاتي.

أخيرا بالنظر إلى واقع او مسيرة العلاقة الفلسطينية الاسرائيلية بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي إطار هذه العلاقة كان هنالك جوانب تقاطع هي التنسيق الأمني والمدني وفق الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، ولكن كان هنالك حالات صراع ايضا سيما في عام 2000 عندما بدأت الانتفاضة الثانية لاقتلاع الاحتلال، وكانت اجهزة أمن السلطة الوطنية الفلسطينية قد اشتبكت ايضا مع الاحتلال عسكريا بعد أن قام بفتح نفق تحت الاقصى عام 1996. ولكنها في المقابل خضعت لقرارات الدول المانحة والتي كانت السلطة تلي ما تطرحه من بناء المؤسسات وانظمة للشفافية والمساءلة والمحاسبة بما في ذلك من خلال تقرير " تقوية المؤسسات الفلسطينية " المشهور لعام 1998 والذي أعده فريق دولي رئسه آنذاك رئيس وزراء فرنسا السابق ميشيل روكار.

وحين نشبت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، اعتبر المجتمع الدولي أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد مارست العنف والإرهاب خلالها، فكانت خطة خارطة الطريق عام 2003 التي أجبرت الرئيس ياسر عرفات على تعيين رئيس وزراء، كما أنها اشترطت أن أي تقدم في الانسحابات الاسرائيلية اللاحقة سيكون مرهونا ببناء المؤسسات الفلسطينية الشفافة قبل ذلك، وهو ما سارت فلسطين في ركابه منذ ذلك الحين، ولكن المجتمع الدولي لم يرد على الالتزام الفلسطيني بالالتزام من جانبه، فحين أعلن البنك الدولي عام 2011 بناء على الانجازات المؤسسية لحكومة سلام فياض أن فلسطين قد أصبحت جاهزة للدولة، لم يتحرك المجتمع الدولي لإجبار اسرائيل على تحقيق اقامة هذه الدولة على الارض.

لا يعني التزام الديمقراطية الانتقالية الفلسطينية بالقرارات الدولية أنها لم تدخل في صراع مع الوصاية الدولية عليها، فقد كان القبول الفلسطيني بتلك الوصاية جزئياً فقط كما ورد سابقاً حيث تم تشكيل حكومة مشتركة بين فتح وحماس عام 2006 رغم شروط المجتمع الدولي باعتراف حماس باسرائيل والاتفاقيات ونبذ العنف قبل ذلك. ورد المجتمع الدولي حينها بمقاطعة الحكومة الفلسطينية التي استمرت حتى انقلاب حماس في غزة في حزيران من عام 2007. كما زاد التوتر بين فلسطين والولايات المتحدة بالذات على خلفية توجه فلسطين منذ عام 2011 للأمم المتحدة والانضمام إلى منظماتها وللمحكمة الجنائية الدولية، ولوحت إدارة أوباما في حينه بالعقوبات ضد فلسطين إذا ما استمرت في التوجه للمنظمات الدولية، كما ورفضت فلسطين صفقة القرن التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقطعت أي علاقات مع الولايات المتحدة في ضوء ذلك.

لم تقبل فلسطين بأية وصاية إسرائيلية على مسيرة تطور الديمقراطية فيها، ولهذا فقد لجأت إسرائيل لوسائل القوة العاشمة لفرض إرادتها على السلطة الفلسطينية المنتخبة من اعتقال النواب والمرشحين والوزراء، إلى ممارسة التهديدات وحتى القتل كما حصل مع الوزير زياد ابوعين لدى مشاركته في مظاهرة ضد مصادرة الاراضي وقيامه بزراعة الزيتون في قرية ترمسعيا عام 2014.

خلاصة هذا القسم هي أن الديمقراطية الانتقالية الفلسطينية خضعت جزئياً للوصاية الدولية ولكنها تناقضت معها حينما تطلب الأمر ذلك، فيما رفضت فلسطين محاولات الوصاية الاسرائيلية على ديمقراطيتها، مما جعل اسرائيل تلجأ إلى وسائل عقابية لفرض سيطرتها اعتقالاً للنواب والمرشحين والوزراء وغير ذلك من الوسائل. أبقى هذا الواقع الصراع بين عملية البناء الوطني الفلسطيني والديمقراطية والانتخابات كأحد ادواتها وبين الاستيطان الاستعماري لفلسطين، فما الوظيفة المستقبلية للديمقراطية والانتخابات في هذا الصراع؟ وما هي التغيرات التي ستطرأ عليها؟

جاء قانون القومية الذي اقره الكنيست الاسرائيلي عام 2018 ليتحدث عن اعتبار ما سماه ب " أرض اسرائيل الكاملة" (أي كل فلسطين التاريخية)، حقاً حصرياً " للشعب اليهودي" دون سواه. وفي هذا الإطار أفصحت ديمقراطية المستوطنين المجرمة ممثلة بأعلى هيئة تشريعية إسرائيل عن جوهر مخططاتها المعروفة منذ زمن والمتعلقة بانكار حق الشعب الفلسطيني في كل البلاد سواء أولئك الموجودون منه في النقب والجليل والمثلث، أو غزة والضفة والقدس الشرقية، أو في المنافي في شتى أرجاء العالم. يترتب عن هذا القانون توحيد فعل الديمقراطية الفلسطينية ضده. فكيف يكون ذلك؟

ستجيب الورقة على هذا السؤال في الخاتمة، ولكن ستحلل قبل ذلك وظيفة الانتخابات للسلطة الوطنية الفلسطينية ولاحقا لدولة فلسطين منذ انتخابات 1996.

وظيفة الانتخابات الفلسطينية : المسيرة والواقع والآفاق

لا تتضمن الديمقراطية انتخابات، ولكنها تشمل أيضا قيما وسلوكيات وإجراءات، أما الانتخابات في نظام الحكم الديمقراطي فهي ليست إلا إجراء يهدف إلى اختيار مسؤولين ذوي شرعية مستمدة من المواطنين من أجل القيام بخدمتهم وحماية حقوقهم الإنسانية والمواطنة ومصالحهم ليس فقط بالنيابة عنهم، ولكن أيضا بالمشاركة معهم عبر الإفصاح عن خطط المسؤولين وقراراتهم وإجراءاتهم للمواطنين، وكذلك عبر إنخراط المواطنين الفعال في اتخاذ القرارات وممارسة التنفيذ بالممارسة.

وفي فلسطين كانت الديمقراطية شعبية، وتمارس على مستوى منظمات المجتمع المدني مشاركة وتعددية وانتخابات بين 1919 وحتى 1993. وعلى امتداد هذه الفترة كانت مزدوجة الوظيفة تجمع ما بين العمل الكفاحي الوطني وبين البناء الوطني، أي بناء الإنسان ومقومات صموده وبقائه، وبناء المؤسسات، والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق هذه الفترة كان هنالك دور مركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي انطلقت في القدس عام 1964، وأصبحت بعد ذلك بمثابة العمود الفقري للنظام السياسي الفلسطيني، بحيث حتى عندما تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية فقد مثلت م ت ف مرجعيتها، وحدد القانون الفلسطيني أن أعضاء المجلس التشريعي المنتخب في فلسطين المحتلة عام 1967، يصبحون تلقائيا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلين للأراضي المحتلة عام 1967 فيه. مع ذلك فقد مرت مرحلة بين 1994 وحتى 2011 تقريبا جرى فيها التركيز الفلسطيني على الأراضي المحتلة عام 1967، فيما أهمل بشكل كبير متابعة بناء المؤسسات والعمليات الديمقراطية بين اللاجئين الجاليات الفلسطينية في الخارج، كما أهمل ربط فلسطيني الداخل (فلسطيني 1948) بالمنظمة، وانحصر العمل معهم على دعوة رئيس لجنة المتابعة والأحزاب الفلسطينية في الداخل كضيوف لاجتماعات المجلسين الوطني والمركزي واجتماعات القيادة الفلسطينية. ولربما تعيد عملية إعادة القضية الفلسطينية من المستوى الرسمي الفلسطيني إلى المنصة الدولية منذ عام 2011، وما ترافق عنها من انبثاق ونشاط لحركات شعبية بين الجاليات الفلسطينية والقوى المتضامنة معها عالميا مثل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات احياء الزخم الهادف لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كمنظم لكل فعاليات الشعب الفلسطيني الكفاحية التشاركية في كافة أماكن تواجده، وكان يمكن في هذا الإطار أن يكون هنالك دور للانتخابات الفلسطينية لعام 2021 التي تم تأجيلها بسبب رفض إسرائيل.

إجراءاتها في القدس، كونها لأول مرة منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 تتضمن انتخابات فلسطينية شاملة للمجلس التشريعي ولرئاسة دولة فلسطين وللمجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، كان للانتخابات الفلسطينية الأولى الرئاسية والتشريعية التي عقدت في مطلع عام 1996 وظيفة متفق عليها بين أطراف اتفاقات أوسلو الثلاث الدولية

والفلسطينية والإسرائيلية يضمنها الطرف الدولي، وتمثلت هذه الوظيفة في فرز سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية تحكم وفق الصلاحيات المناطة بها في الاتفاقيات التعاقدية حتى يتم الوصول إلى اتفاق حول " الوضع الدائم " كما تمت تسميته خلال وقت لا يتجاوز شهر أيار من عام 1999. وحيث لم يتم التوصل إلى ذلك الاتفاق حتى تاريخه نتيجة الماطلات والخروقات الاسرائيلية المعروفة، فقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية كجهة مرجعية للسلطة الوطنية الفلسطينية مجبرة على اتخاذ قرار بين تمديد الحكم الذاتي وبين الانفكاك من الاتفاقيات، وتمت مداولات للمجلس المركزي الفلسطيني بهذا الخصوص قرر فيها من جهة تجسيد دولة فلسطين على الأرض وذلك في دورات انعقاده الثالثة عشرة وحتى السادسة عشرة التي عقدت عامي 1999 2000، كما أقرت ذات الدورات تمديد رئاسة الرئيس عرفات وفترة المجلس التشريعي بعام ونيف حتى 13 أيلول 2000 بناء على توافق دولي تم في حينه لانجاز المفاوضات النهائية خلال عام، ثم تم المزيد من التمديد في ضوء مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، وما تلاها من مفاوضات طابا، وفي ظل الانتفاضة الثانية عام 2000 لم يعقد المجلس المركزي دورته السابعة عشرة سوى بعد 3 سنوات، أي في عام 2003، حين طرحت خطة خارطة الطريق وتلاها وساطات متعددة برعاية امريكية (قسم الوثائق في الصفحة الالكترونية لمركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية). أي عمليا تم تمديد فترة الحكم الذاتي بعد عام 1999 وحتى عام 2005 حيث عقدت انتخابات رئاسية بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات تلاها انتخابات تشريعية عام 2006، وحينها لم يتم القول بأن هذه هي انتخابات لدولة فلسطين ولا تمت انتخابات للمجلس الوطني، مما يعنى أنها عمليا كانت انتخابات تمديد للحكم الذاتي الفلسطيني. كانت هذه الانتخابات اذن مصممة لنيل شرعية شعبية لسلطة فلسطينية بما يؤهلها لتطبيق الاتفاقات مع إسرائيل.. فيما استمر التهميش الجزئي للاجئين الفلسطينيين وترك فلسطينيو الداخل ليقرروا أمورهم بأنفسهم بدون إيجاد صيغة ناجعة تجمعهم بالكل الفلسطيني.

خضعت السلطة المنتخبة في الضفة والقطاع لنوعين من المساءلة: النوع الأول هو المساءلة الشعبية لها، والنوع الثاني هو مساءلة الدول المانحة لها. وشملت مساءلة الدول المانحة للسلطة أمران: الأول: مساءلتها ماليا واداريا فيما يتعلق ببناء المؤسسات وطرق صرف الدعم الدولي، والثاني: مساءلتها فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات مع إسرائيل. الامر الاول واضح، أما الأمر الثاني فكانت المساءلة للسلطة محدودة بشأنه حتى عام 2000، حينما اندلعت الانتفاضة الثانية حيث تم تحميل السلطة مسؤولية اندلاعها، وترتب عن ذلك إصدار خارطة الطريق عام 2003 والتي حددت مساراً للسلطة الوطنية الفلسطينية لبناء المؤسسات تكون اسرائيل هي الحكم على نجاح السلطة فيه، كشرط لاقدامها على أية انسحابات إضافية من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. النتيجة كانت هنا معروفة حيث استمرت اسرائيل في التذرع بعدم تلبية السلطة لمسؤولياتها للتوصل من أي انسحاب إضافي، لذا تعمق الاستيطان الاستعماري وكانت الانسحابات قد توقفت منذ آخر انسحاب حصل من قسم من مدينة الخليل عام 1997.

كانت الخروقات للاتفاقيات تأتي من قبل إسرائيل، وعبارة اسحق رابين حول أن الاتفاقيات ليست مقدسة ولا مواعيد تنفيذها هي عبارة معروفة، ولم يكن المجتمع الدولي يحاسب اسرائيل، وقام بالمقابل بدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية بالمال اللازم طالما قامت السلطة بمسؤولياتها الامنية في

منع العمليات المسلحة ضد اسرائيل من منطلق نظرتها لهذا المنع على أنه يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية ايضا.

ترتب عن هذا الدعم المالي الدولي في حينه إلى تحول السلطة إلى نظام ريعي يوظف أكبر عدد من العاملين مما جعل السلطة راعية للمواطنين بدلا من أن تستمد شرعيتها منهم كما هو الحال في النظام الديمقراطي.

بعد عام 2000، أطلق الشعب الفلسطيني إنتفاضته الثانية ضد اسرائيل لنقضها للاتفاقيات حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في أيار من عام 1999 كما نصت على ذلك الإتفاقيات الموقعة. وبدل أن يضغط المجتمع الدولي على اسرائيل لتنفيذ ما عليها فقد عاقب الفلسطينين، وتواصل العقاب بعد تشكل حكومة مشتركة بين فتح وحماس عام 2006 واستمرت حتى عام 2007 بعد حصول الانقلاب في غزة. بعدها عاد المجتمع الدولي لدعم حكومات سلام فياض رافعا شعار " الضفة اولا"، وبوشر عام 2008 بمشروع جنين اولا كمشروع تجريبي للتنمية واحلال الأمن والاستقرار، وكانت الفكرة أن على الفلسطينيين بناء مؤسسات الدولة لاقتناع اسرائيل بمنحهم الاستقلال، إلا أن ذلك لم يتم، فقد بنيت المؤسسات وشهد على ذلك البنك الدولي عام 2011، ولم تعط اسرائيل الاستقلال عام 2011، بل عمقت الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية. ومع حصول ذلك حدثت انعطافة في السياسة الفلسطينية (سالم، 2021)، حيث أنهت فلسطين رهانها على أن المفاوضات الثنائية مع اسرائيل يمكن أن تنتج شيئا، وبدأت فلسطين عوضا عن ذلك بالتوجه للامم المتحدة لتحصيل اعترافات بدولة فلسطين والانضمام للمنظمات الدولية، ومرة أخرى تعرضت فلسطين للعقوبات الدولية بسبب توجيهها للامم المتحدة فيما لم يتم فرض أي عقوبات على اسرائيل.

ومع تسلم الرئيس دونالد ترامب للرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية عام 2017 أوقف كافة المساعدات لفلسطين لرفضها التعامل مع صفقة القرن التي صممها بما يعطي اسرائيل سيطرة أمنية شاملة على كل فلسطين تنشأ داخلها دولة فلسطينية محدودة الأرض وخاضعة للسيادة الإسرائيلية. وهنا صعبت فلسطين ردها بإعلان مقاطعتها للإدارة الامريكية ورفض الوساطة الامريكية المنفردة وتجديد الدعوة لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لحل كافة أوجه القضية الفلسطينية.

كانت وظيفة للانتخابات عام 1996 من المنظور الفلسطيني هي العمل لنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال خلال خمسة سنوات، وهو ما لم يتم، وبدل ذلك تم تمديد فترة الحكم الذاتي وجرت انتخابات أخرى عامي 2005 و 2006 في ذات الاطار. كانت هناك دعوات في ذلك الحين بين خيارين : الخيار الأول هو حل السلطة بعد أن استنفذت دورها، وهو خيار تم نقده بأنه لن يعود هناك من يقدم الرعاية والخدمات مركزيا للمواطنين الفلسطينيين إذا ما حلت السلطة حيث ستحل محلها إدارات محلية وهو ما تريده اسرائيل لشردمة الشعب الفلسطيني، وطرح خيار آخر لتجسيد الدولة على الأرض وهو ما تم استبعاده مرحليا لإعطاء فرصة للمفاوضات النهائية التي استؤنفت مع عقد مؤتمر أنابوليس عام 2007 وما تلاه من مفاوضات استمرت حتى عام 2011 بدون نتائج. ترافق ذلك مع الانقسام الفلسطيني عام 2007، مما استدعى تأجيل الانتخابات الفلسطينية التي كانت مقررة عام 2009 لأن حماس لم تقبل عقدها في قطاع غزة، واستمر تأجيل الانتخابات منذ ذلك

الحين عدة مرات حتى تقرر عقدها أخيراً في عام 2021. ولكن كان هناك منعطف في الطريق تم عام 2011.

مع عام 2011 كان قد مضى على تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة انتقالية 17 عاماً بدل 5 أعوام كما كان مفترضاً. وفي ذلك العام اتخذت قرارات بعد فشل المفاوضات حول الوضع النهائي تقضي بالعمل لتحقيق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين كتعويض عن غيابها الفعلي على الأرض. كان هدف ذلك هو جعل فلسطين تصبح حقيقة واقعة دولياً لمواجهة التغول الإسرائيلي عليها على الأرض. كان لهذا النهج نتائجها الباهرة في تكريس فلسطين كحقيقة قانونية دولية، ولكنه لم يترافق مع فعل كاف لتجسيد فلسطين على الأرض، حيث واجه هذا التجسيد عدداً من العقبات منها غياب السيطرة الفلسطينية على المنطقة ج التي تمثل ثلثي الضفة الفلسطينية، وعلى القدس، وغياب الرابط الجغرافي بين الضفة وغزة، والحروب الإسرائيلية على غزة في نهاية 2008، و 2012 و 2014 والتي أعملت فيها تدميراً وازهاقاً للأرواح وخلفت جرحى وحالات إعاقة، واستمرار التوسع الاستيطاني الاستعماري بشكل مكثف، يضاف لذلك على الصعيد الداخلي الانقسام وغياب مقاومة فلسطينية منظمة وفعالة.

شكل عام 2011 انعطافاً ناقصاً، فحتى ذلك العام ظلت السلطة الوطنية الفلسطينية تمدد الحكم الذاتي، ولكن في عام 2011 اتخذ القرار بالتحويل إلى دولة تحت الاحتلال، وتمت مباشرة العمل لتجسيدها قانونياً على المستوى العالمي من خلال التوجه أولاً لمجلس الأمن الدولي عام 2011 حيث لم يتم الحصول على الأغلبية المطلوبة للاعتراف بدولة فلسطين ومنحها عضوية الأمم المتحدة، فتم بعد عام الحصول على هذا الاعتراف وعضوية مراقبة في الأمم المتحدة من خلال قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012 اعترفت ببناء عليه 141 دولة بدولة فلسطين.

على خلفية هذه الاعترافات الدولية أتت الدعوة لانتخابات عام 2021 رغم تأجيلها مختلفة عن سابقتها، وذلك في أمرين هما غاية في الأهمية: أولها: أن انتخابات عام 2021 هي انتخابات دولة تحت الاحتلال، وهي كذلك حتى لو لم يفصح المرسوم الرئاسي بشأنها عنه بشكل واضح حيث تحدث المرسوم عن انتخابات رئاسة دولة يقابلها انتخابات مجلس تشريعي، أي كأنه مجلس لفترة انتقالية وليس لدولة كما في حالة الرئاسة. وثانيها: أنها المرة الأولى التي يتم فيها الدعوة لإجراء الانتخابات لدولة فلسطين مع انتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في نفس العام ووفق جدول زمني متسلسل، مع ما يترتب عن ذلك من معانٍ متعددة، أولها أنه تقرر الجمع ببناءً على هذا القرار بين مهمة البناء لدولة فلسطين تحت الاحتلال من خلال التشريعي ورئاسة الدولة ومهمة التحرير الوطني من أجل تحقيق استقلال الدولة الواقعة تحت الاحتلال وذلك من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التي سيعاد انتخاب مجلسها الوطني مما يجدد حيويتها وفعاليتها، وثانيها: أن انتخاب المجلس الوطني يعيد ضم كافة أجزاء الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس وغزة وفلسطيني الداخل وفلسطيني المنافي معاً. وبهذا كانت الانتخابات الفلسطينية لعام 2021 ستحقق مهمتين متضافرتين: الأولى هي العمل لمهمة بناء دولة فلسطين على الأرض على حدود عام 1967، والثانية هي إعادة الحياة من جديد لصيغة توحيد الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده من خلال انتخابات

المجلس الوطني الفلسطيني. تستجيب هذه الصيغة المزدوجة للاعتراف الدولي الواسع بدولة فلسطين على حدود عام 1967، ولكنها من جهة أخرى تعيد توحيد الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده في المجلس الوطني الفلسطيني الفلسطيني ردا على قانون القومية الإسرائيلي لعام 2018. فكيف سيتم ذلك؟. يقود هذا السؤال إلى الخاتمة أو ما هو بديلها حيث أن نسبة النجاح الفلسطيني في تحقيق الانتخابات بمراحلها الثلاث كانت غير مؤكدة بشكل كامل لأسباب متعددة موضوعية عربية ودولية، وأخرى ذاتية، كما أنه ليس مؤكدا كيف ستكون صيغة تمثيل فلسطيني 1948 في منظمة التحرير الفلسطينية ومجلسها الوطني إذ أن هنالك آراء مختلفة ظهرت بينهم وبين ظهرانهم بهذا الخصوص.

الآفاق

لم تستطع السلطة الوطنية الفلسطينية نقل الشعب الفلسطيني من الإحتلال إلى الإستقلال منذ نشوئها بدون انتخابات عام 1994، ثم عبر الانتخابات ابتداء من عام 1996. من جهة أخرى ربما لا يكون هذا هو الدور المطلوب من السلطة، حيث يستلزم الأمر تقسيما للمهام بين منظمة التحرير الفلسطينية يتطلب من فصائل المنظمة القيام بمهام الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، فيما تقوم السلطة بمهام البناء الوطني مع دعم فصائل المنظمة لها للدفاع عن المشاريع التي تقيمها على طريق البناء الوطني سيما في القدس الشرقية ومناطق ج حيث يمنع الإحتلال السلطة الوطنية الفلسطينية من العمل.

خلال السنوات الماضية منذ انعطافة 2011، استعاضت منظمة التحرير الفلسطينية عن تصعيد الكفاح المنظم على الأرض، بالكفاح الدبلوماسي لتحقيق الاعتراف بفلسطين عالميا، والكفاح القانوني في المحاكم الدولية ضد جرائم الإحتلال، وهو ما بدا غير كاف في ضوء استئثار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على الأرض. في إطار ذلك يبدو أن التركيز الذي تم لأول مرة على إجراء انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني الفلسطيني عام 2021، كان محاولة لاعادة إحياء عافية النظام السياسي الفلسطيني بكافة اجزائه من أجل تحقيق المشاركة الشعبية اللازمة في كل هذه الاجزاء من أجل عملية اطلاق جديدة لكل من عمليتي الكفاح الوطني والبناء الوطني المتضافرتين.

إنتاب هذه العملية فجوات بأن المرسوم الرئاسي لعقدها قد تحدث عن انتخابات مجلس تشريعي (أي مجلس يعمل ضمن محددات المرحلة الانتقالية المستطالة) مقابل انتخابات لرئاسة دولة فلسطين، ثم انتخابات مجلس وطني فلسطيني (مجلة الوقائع الفلسطينية 2021)، ولكن رغم هذه الثغرة بين إدامة الانتقالي وتجاوزه، فإن عقد انتخابات متسلسلة للمجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني كان سيمثل خطوة ذات مغزى على طريق إعادة إحياء الروح الفلسطينية وبعث الهيئات والاتحادات الشعبية لمنظمة التحرير على طريق مشاركة مواطنة واسعة والخروج من شرك المرحلة الانتقالية لأوسلو التي استمرت لفترة طويلة بعد انتهاء وقتها. وقد قامت إسرائيل بمنع عقد الانتخابات الفلسطينية لعام 2021 عبر رفضها لإجرائها في القدس، وتدخلاتها ضد عقدها في المنطقة ج من الضفة وقيامها أيضا باعتقال عدد من المرشحين لهذه الإنتخابات.

يبقى ايضا النقاش الضروري والملح حول التطبيقات والسياسات الداخلية للسلطات الفلسطينية المنتخبة منذ عام 1996، حيث لا تبدو النتائج بهذا الصدد وريدية كما تفيد الأبحاث وتقارير منظمات حقوق الإنسان حيث قمع حقوق الإنسان وحرية عمل المجتمع المدني في غزة وتقييدها في الضفة، وغياب هذه الحريات كلية في القدس الشرقية والمنطقة ج حيث يسيطر الاحتلال سيطرة كاملة. لهذه الأسباب كلها يبدو أن فلسطين قد شقت مسارا نحو الديمقراطية فقط ، ولكن يبقى السؤال حول الحوار الوطني المجتمعي الواجب لتطوير رؤية متفق عليها للديمقراطية الفلسطينية المستقبلية في اطار حل الدولة الواحدة، أو حل الدولتين، أو حل الدولتين المرحلي على طريق دولة واحدة تأتي لاحقا، ومدى المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني فيها، كما يبقى السؤال إذا ما كان هذا المسار الفلسطيني نحو الديمقراطية سيتحول إلى عملية ديمقراطية متكاملة ام سيتم التراجع عنه كليا أو جزئيا، وهذا السؤال الأخير مرهون أيضا بالسؤال التالي عما إذا كان هنالك دولة قادمة في الطريق على حدود عام 1967، أم أن اتحاد الشعب الفلسطيني ضد ممارسات الاستيطان الاستعماري الواحدة بين النقب والقدس والغور وقرى الخليل في ظل قانون القومية الإسرائيلي لعام ٢٠١٨ سيوجد مسارا آخر لاستمرار العمل معا كشعب فلسطيني في كل أماكن تواجد على الأجنحة الموحدة للتحرر الوطني والبناء الوطني ؟ . يتطلب هذا السؤال حلا لصيغة العمل الديمقراطي من أجل التحرر الوطني والبناء الوطني، وهو حل لا زال مطلوبيا بشكل عام، وبشكل خاص لا زال مطلوبيا لدى قطاعين من الشعب الفلسطيني :

اولا : فلسطينيو الداخل وذلك بإيجاد صيغة متفق عليها بينهم لما يتوقعون انجازه من مشاركتهم في انتخابات الكنيست الاسرائيلي من أمور مطلبية، وصيغة أخرى للعمل من جانبهم مع منظمة التحرير إما بطريقة المشاركة المنسقة ولكن بدون ارتباط تنظيمي كما هو الحال حاليا، أو إيجاد صيغة كونغرس فلسطيني يشمل كل الفلسطينيين بمن فيهم فلسطينيو الداخل وهو ما دعى له كميل منصور (غانم، هنيدي، 2016)، وإما بانخراطهم الكامل في منظمة التحرير الفلسطينية وهو ما يطرحه بعضهم (غانم، أسعد 2020)، فيما يتخوف قسم آخر منهم بأن هذا الانخراط قد يستدرج اجراءات اسرائيلية لنزع المواطنة الاسرائيلية عنهم.

وثانيا: اللاجئون الفلسطينيون في المنافي، والجاليات الفلسطينية في كل أنحاء العالم، بإعادة الاعتبار للجان الشعبية المنتخبة للاجئين، وتعزيزها لبرامج تشغيلهم وحفظ الكرامة لهم إلى حين تحقيق حق العودة، وتنظيم كفاحهم من أجل العودة. وتوحيد صفوف الجاليات ودمقرطة مؤسساتها، وتنشيط برامج التوعية الوطنية للشباب داخلها، والتفاعل مع ما تقوم من كفاحات في مجالات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل.

هل سينجح الفلسطينيون من خلال الإنتخابات في إعادة توحيد أنفسهم في كافة أماكن تواجدهم وإيجاد حلول للخصوصية في إطار الوحدة (غانم ، 2016) وتطوير المؤسسات الديمقراطية المتناغمة والمتكاملة مع بعضها البعض في كافة أماكن تواجدهم والتي تصب معا في تحقيق المهمة المزدوجة للتحرر الوطني والبناء الوطني؟. جواب هذا السؤال مفتوح على احتمالات الفشل كما أنه مفتوح على

احتمالات النجاح، ورغم العوامل المؤثرة والضاغطة المحيطة فإن الأمر برمته هو بيد ارادة الفلسطينيين الحرة أولاً واخيراً.

المراجع بالعربية

- الازعر، محمد خالد (1998). حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين. عمان : دار الشروق.
- ابو لغد، إبراهيم وآخرون (1993). الانتخابات الفلسطينية، نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- البيديري، موسى وآخرون (1995). الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية. رام الله : مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- البرغوثي، إياد (1997). " النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية " في : إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله : مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- الغنوشي، الشيخ راشد (1993). الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشقاقي، خليل (1997). الانتخابات الفلسطينية الاولى، السلوك الانتخابي والنتائج. نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- الشقاقي، خليل (1996). التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، عملية السلام والبناء الوطني. نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- الغزالي، مشتاق (2012). "وثيقة المدينة من خلال كتب المسلمين ودراسات المستشرقين"، مجلة آداب الكوفة – جامعة الكوفة، العدد 12.
- الوقائع الكاملة : المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية. (1994). القدس : المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة.
- بشارة، عزمي (1996). مساهمة في نقد المجتمع المدني. رام الله : مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
- جقمان، جورج وآخرون (1993). حول الخيار الديمقراطي. رام الله : مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- جقمان، جورج (26 تشرين اول 1994). " نظرة نقدية لدور المعارضة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة ". جريدة الحياة اللندنية.

حنفي، ساري. وطبر، ليندا (2006). النخبة الفلسطينية المعولة : المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومة المحلية. رام الله : مؤسسة الدراسات المقدسية ومواطن : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

دال، روبرت (1995). الديمقراطية ونقادها. عمان : دار الفارس للنشر والتوزيع.

روكارد، ميشيل وآخرون (1998). تقرير تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. رام الله : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

سالم، وليد (1994). " تحديد ماهية الديمقراطية الفلسطينية ". في المؤتمر الفلسطيني الاول حول الديمقراطية. القدس : بانوراما - المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة. ص. 364-373.

زيداني، سعيد (1994). " المسألة الديمقراطية والتصوران المتنافسان للدولة الحديثة ". في المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية. القدس: بانوراما : المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة.

سالم، وليد (تموز 1995) " ملاحظات منهجية حول المجتمع المدني ". مجلة كنعان، عدد 66.

سالم، وليد. (1997). " المواطنة في فلسطين، مشكلات المفهوم والاطار ". مجلة السياسة الفلسطينية، العدد الرابع عشر. نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. ص. 6-32.

سالم، وليد (1999). المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية : نحو علاقة تكاملية. رام الله : منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

سالم، وليد (2000). المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين. رام الله : مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

سالم، وليد (2012). " يوسف ضياء الخالدي وروحي الخالدي : المفكران العثمانيان ". في. سالم، وليد (محرر). فكر الحداثة في فلسطين : مساهمات في تاريخ الثقافة. القدس : مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع. ص 97-135.

سالم، وليد (2021). " منعطف 2011، هل يكتمل ؟ " <https://natourcenters.com>

شبيب، سميح (1988). حكومة عموم فلسطين 1948: مقدمات ونتائج. القدس : مؤسسة البيادر الصحفية.

صايغ، فايز (1965). الاستعمار الصهيوني في فلسطين. بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث.

عزم، احمد جميل (2019). الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك. رام الله : مركز مسارات.

عودة، رمزي (2020). أثر النظام الانتخابي على استدامة الديمقراطية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية المحتلة 2006-2014. عمان : دار الشروق.

- غانم، أسعد (10 شباط، 2021). " الفلسطينيين في إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية : نحو إعادة الالتئام" Palestine Forum: www.palestineforum.net
- غانم، هنيذة (11 آب 2016). " الخصوصية في ظل الوحدة ". www.arab48.com.
- قاسمية، خيرية (1996). روجي الخالدي : 1864-1913 (الموسوعة التربوية الفلسطينية بإشراف د. يحيى جبر). نابلس : الدار الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع.
- ليهارت، آرنه (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. معهد الدراسات الاستراتيجية.
- محارب، محمود (1998). لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في اسرائيل : نحو قيادة وطنية موحدة. القدس : مركز المعلومات البديلة.
- مجلة الوقائع الفلسطينية. (2021).
- مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية (قسم الوثائق). www.prc.ps
- ميل، جون ستيوارت (2007). عن الحرية. عمان : دار الأهلية.
- نسيبة، سري (1995). الحرية بين الحد والمطلق. لندن: دار الساق.
- هانجتون، صامويل (1993). الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
- هلال، جميل (1996). الدولة والديمقراطية. رام الله : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- هلال، جميل (2006). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو : دراسة تحليلية نقدية. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومواطن : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المراجع الإنجليزية

- Dodd, Clement (2010). The History and Politics of Cyprus Conflict. Palgrave Macmillan .
- Gilley, Bruce (2010). "Democratic Enclaves in Authoritarian Regimes". Democratization Journal. Vol.17, no.3. Pp.389-415.
- Greenwald, Diana. (2017). Pathways to Self- Rule: Occupation, Resistance, and State-Building in Palestine and Timor- Leste (Dissertation). University of Michigan. www.deepblue.lib.umich.edu

Habermas, Jurgen (1984). *The Theory of Communicative Action (Vol.1): Reason and Rationalization*. Boston: Beacon.

Habermas, Jurgen (1986). *The Theory of Communicative Action (Vol.2): Life World System*. Boston: Beacon .

Kanol, Direnc (June 2015), "Tutelar Democracy in Unrecognized States". *EUL Journal of Social Sciences*.

Kauanui, Kehaulani (Spring, 2016). "A Structure not an Event: Settler Colonialism and enduring Indigeneity". *Lateral Journal of Cultural Studies Association*. Vol.5, no.1.

Mann, Michael (2005). *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing*. Cambridge University Press.

Mouffee, Chantal (Fall 1999). "Deliberative Democracy or Agonistic Pluralism?". *Journal of Social Research*. Volume 66, no.3. Pp. 745- 758.

O'Donnell, Guillermo. and Schmitter, Philippe (1986). *Transitions from Authoritarian Rule*. Baltimore: John Hopkins University Press.

Rustow, Dankwart.(April, 1970). "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model". *Comparative Politics Journal*. Pp.337-363.

Salem, Walid (2011). "Democratization in Palestine: From Civil Society Democracy to a Transitional Democracy". In G. Matthews, Elizabeth and others. *The Israel- Palestine Conflict*. Routledge.

Salem, Walid (2014). "Civil Society in Transition: The Case of Palestine". In: Golan Galia and Salem Walid. *Non- State Actors in the Middle East*. Routledge .

Schmitter, Philippe. And Karl, Terry Lynn (1991). "Modes of Transition in Latin America, Southern Europe and Eastern Europe", *International Social Science Journal*, 128.pp. 269-282.

Schmitter, Philippe. And Karl , Terry Lynn (Spring 1994). "The Conceptual Travels of Transtologies and Consolidlogists: How far to the East Should They Attempt to Go", *Slavic Review Journal*, vol.53, no.1. Pp.173-185.

Tas, Hakki (2015). "Turkey from Tutelar to Delegative Democracy". *Third World Quarterly*. Vol. 36, no.4. Pp.776- 791.

Veracini, Lorenzo (2013). "The Other Shift: Settler Colonialism, Israel and the Occupation. *Journal of Palestine Studies*. Vol, 42. no.2. pp. 26-42.

Wolfe, Patrick (2006). "Settler Colonialism and the Elimination of the Native". *Journal of Genocide Research*. Vol. 8, no.4. pp.387- 409'.